المداخل النظرية لدراسة محددات السلوك السياسي

الأستـــاذ : زدام يـوسـف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر - باتنة -

الملخص :

ارتبطت الأدبيات السياسية والاجتماعية في أوائل القرن الماضي وما قبله، عند الحديث عن الدولة حول مقاربات دستورية، اجتماعية، سلطوية. وبالرغم من الظهور المتزامن لمفهوم المواطنة كعلاقة قانونية بين الفرد و الدولة، إلا أن الحديث عن قوة الدولة كان مرتبطا فقط بالإمكانات الاقتصادية والعسكرية.

عززت الموجة الثالثة للديمقراطية في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، بروز آليات قانونية وسياسية تحكم طبيعة العلاقة بين الدولة و المواطن، من أبرزها المجتمع المدني، المشاركة السياسية، حقوق الإنسان... لكن الكثير من المفكرين من اعتبر أن الديمقراطيات الجديدة اقتصرت فقط على شكليات المشاركة السياسية، أي وجود آليات تفتقد للفعالية.

يفترض التحليل النظري لأنماط الثقافة السياسية – باعتبارها الموجه للسلوك السياسي- والمسببات النظرية والعملية لأنماطها المختلفة، أن مجموع التوجهات والمواقف اتجاه العملية السياسية هي جزء من التوجهات والمواقف عموما، هذا بدوره يشير إلى فكرة أن النظام المتضمن لهده العمليات لا يمكن أن يفسر على انه موجود فراغ. هذا النظام يجب أن يفسر باعتباره جزء من نظام عام يتضمن أنظمة فرعية أخرى، تنشا بينها علاقة تأثير وتأثر مرتبطة بالسياق العام للمجتمع، ومنتجة لنمط من التحول من المستوى الفردي فيما يخص الديمقراطية إلى المستوى المؤسسي فيما يخص الفعالية.

Abstract :

The third wave of democracy in the eighties and nineties of the 20th century enhanced the appearance of political and legal mechanisms which have affected the nature of the state-citizen relationship ;among which the most remarkable are those of civil society, political participation, human rights ... However, many thinkers have considered that the new democracies being limited to political participation's formalities, ie, non- effective mechanisms.

Considered as political behavior's orientations and its different theoretical and practical causes, the theoretical analysis of the various patterns of political culture assumes that all the attitudes on the political process is a part of general attitudes. This leads to the idea that the system including such processes can't be explained as an empty existing topic. Instead, such system has to be considered as a part of a general system that includes other sub-systems. So that an affecting-affected relationship , is to be set, which is associated to the overall context of the society, and is able to produce a pattern of transformation from the individual level in regard to democracy, to the institutional level in regard to the effectiveness

تضمنت الأدبيات السياسية والاجتماعية وحتى أدبيات الاقتصاد السياسي تفسيرات نظرية لمسببات أنماط السلوك السياسي. انقسمت إلى تفسيرات سياسية – مؤسسية، و اجتماعية مرتبطة بفعالية المجتمع في حد ذاته ومستويات الثقة فيه، بينما ركزت تفسيرات أخرى على اتحاد سلطوي جمعوي في خلق أرضية منطقية لتغيير اجتماعي – ثقافي.

إن تغيرا في نظرة الفرد/المواطن للعملية السياسية ربما يسمح – تحت محددات ما- إلى نظرة تفاؤلية اتجاه المؤسسات والنظام، بما يؤدي إلى سلوك سياسي يعبر عن الذات. لكن ما هي هذه المحددات لهذا الانتقال الذي قد يضع حدا للمستويات المتدنية للمشروعية لفترات زمنية ممتدة؟

مقاربة المشروعية في دراسة لـ DAVID EASTON لكيفية اتخاذ القرار، بالنظر للنشاط السياسي للفواعل كالأحزاب، جمعيات المصالح، الهيئة التنفيذية، الهيئة الناخبة..... حاول أن يقدم تصورا عاما لآليات اتخاذ القرار ضمن عملية سياسية. يمكن الاستفادة من هذا النموذج النظري في دراسة طبيعة ونتائج السلوك السياسي للبنى بما يسمح بترصد التفاعل المؤكد لحقيقة أن سلوك أي بنية مرتبط بالبيئة العامة المتضمنة كل هده المؤسسات. لكن ارتباط الثقافة السياسية بتوجهات الإفراد ومواقفهم اتجاه القضايا السياسية يجعل الحديث عن النسق العام (مختلف الفواعل والعمليات الجمعية) إطار اشمل. لذا اقترح DAVID EASTON في الحديث عن النظام السياسي فصله عن السياق العام، ومفرق ذلك "أن حدود النظام السياسي محددة بكل التفاعلات التي لها علاقة كبيرة أو محدودة بصناعة قرارات ملزمة للمجتمع"[1].

ما يهمنا في دراسة النسق السياسي دراسة القوى المشكلة للمداخلات وطريقة التعامل مع المخرجات وفق حقيقة مبدئية هي أن ما حدث داخل النظام السياسي له دافع في جهود الفواعل للتعامل مع المتغيرات البيئية التي يمثل كل منها (المتغيرات البيئية) نظاما يساعد في تشكيل نوع معين من المدخلات للنظام السياسي.

ينطلق DAVID EASTON من أن "كل ثقافة تستمد جزء من تميزها من حقيقة تأكيدها على تصور أو أكثر للسلوك. وهذا التأكيد الاستراتيجي يخدم تميزها عن الثقافات الأخرى، بما لها صلة بالمطالب بصفة عامة، اذ تؤثر الثقافة على المستوى الكلي للمطالب نتيجة لتضمنها معايير قيم المجتمع، وبالتالي ترسم حدودا لفضاءات جوهر الصراع المتعلق بالمطالب"[2].

لدراسة الفواعل والعوامل المتحكمة في المدخلات لابد من توضيح نظرية النظام السياسي لـ DAVID EASTON وفق هذا الشكل.

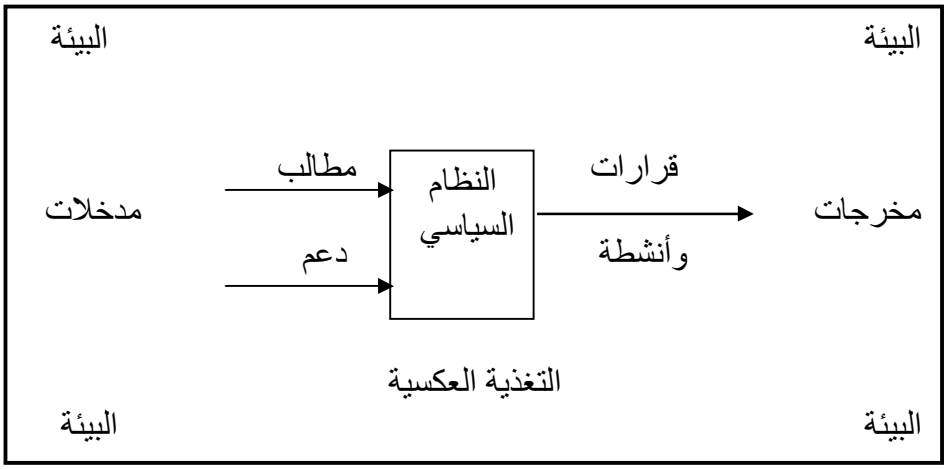

الشكل رقم 01: نظرية الانظمة السياسية لدافيد اسيتوان

المصدر: David Easton , op.cit, p 384

تتضمن المدخلات ـ من خلال الشكل ـ كل من المطالب و الدعم. كما ذكرنا سابقا فان طبيعة الثقافة السياسية، والثقافة عموما ترسم حدودا لفضاءات جوهر الصراع وسقفا للمطالب، ويكون ذلك نتاجا لبيئة عامة كونت ثقافة من خلال آليات التنشئة السياسية والاجتماعية. يبرز جوهر الصراع وسقف المطالب بشكل أوضح في قضايا التغيير الاجتماعي و الثقافي، ومكانة المقدسات المادية و المعنوية، والفواعل التاريخية والثوابت الوطنية، لذا فإن درجة حضور هده المتغيرات في النقاشات يضع سقفا للنقاش والمطالب في حد ذاتها.

أما الدعم، فهو سلوكيات وتوجهات داعمة للأهداف والمصالح والنشاطات. يرتبط الدعم والمطالب في الأدبيات السياسية بمفهوم المشروعية التي يرى الأستاذ الدكتور امحند برقوق بأنها "ليست مجرد صفة بل عملية لها مجراها وديناميكيتها المبنية على قواعد متفق عليها مسبقا، والتي تعكس بدورها طبيعة الثقافة السياسية السائدة[3]، واعتبر أنها ليست صفة بل هي طيف يعكس ثلاث مستويات بدرجات مختلفة، فائض الشرعية(الشرعية +الفاعلية) والشرعية، وعجز الشرعية.

الملاحظ في دراسة المشروعية توارد مصطلحات كالثقة السياسية (POLITICAL TRUST) الدعم السياسي (POLITICAL SUPPORT) كمترادفات، في حين أن الثقة قد تشير إلى مسالة نفسية بالدرجة الأولى، بينما يشير الدعم السياسي إلى مسالة سلوك نابعة عن ثقة سياسية. نكون بذلك بصدد أسئلة مطابقة بنيويا لأسئلة متعلقة بالمشروعية "هل هي مشروعية نظام الحكم، أم السلطة، أم النسق السياسي؟ لنقول هل هذه الثقة و/ أو الدعم للمجتمع، للنظام، للسلطة، للقيم، للأفراد.....؟ تفترض الإجابة على هذا السؤال اختلافات في ميادين ونطاقات الثقة و/أو الدعم السياسي يمكن إبرازها من خلال مايلي:[4]

1ـ المجتمع السياسي أي ضرورة وجود استعداد لدعم جماعة تسعى لتسوية الخلافات، واتخاذ القرارات وتنفيذها بطرق سلمية في العموم. في هذا المستوى لا نعني بالدعم ذلك الموجه للحكومة أو للترتيبات الدستورية، فالمقصود توجه عام للأفراد للإسهام في القدرة الجماعية على اتخاذ القرارات وتنفيذها سلميا.

ينبثق عن ذلك ما يعرف في كثير من الأدبيات بالانتماء الوطني، وهدا النطاق الأكثر اتساعا مرتبط بالوطنية، والاعتزاز بالانتماء، والتي تعكس تقاسما للأرض و التاريخ والتراث و.....

2ـ النظام: يتضمن النظام الترتيبات الدستورية والقانونية المنظمة لطرق وضع المطالب وتسويتها، وصناعة القرارات ووضعها موضع التنفيذ، أو ما يعرف بالقوانين المتحكمة في اللعبة السياسية. ترتبط هده الترتيبات حاليا بالديمقراطية كأساس منظم لطرق صناعة القرارات وتنفيذها.

يتطلب ذلك كشرط مبدئي في كل الحالات اتفاقا على الحد الأدنى من القواعد المرتبطة بالمبادئ الدستورية، لان تسوية المطالب يفترض معرفة بالمبادئ التي تحكم طرحها ومعالجتها من قبل الفواعل.

3ـ الحكومة: يتعلق دعم الحكومة بمدى ترجمتها للمطالب إلى مخرجات موافقة لها، ولها في ذلك طرق وآليات كالإقناع، الموافقة، التفاوض... وهذا بالتأكيد لا ينفي عنها، ولا يحرمها من القهر و القوة لوضع المخرجات موضع التنفيذ.

يرتبط الدعم السياسي للحكومة بالرضى عن الأداء الحكومي في مختلف الميادين، والثقة في مؤسسات النظام وشاغلي المناصب، لذلك ينقسم نطاق الدعم إلى نطاقين واسع و محدود، أو منتشر و متخصص (SPECIFIC AND DIFFUSE).

4ـ مؤسسات النظام السياسي : تحدث الثقة عندما يكون لطرفين تصورات مناسبة تسمح للعلاقة بالوصول إلى النتائج المتوقعة. بذلك فإن الشخص أو الجماعة أو المؤسسة الموثوق فيها تكون متحررة من الخوف والحاجة لرصد سلوكيات الأطراف كليا أو جزئيا.

يسمح هذا الوضع بالتقليل من تكلفة العلاقة والتعامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. من خلال هدا التعريف يتضح التلازم بين الثقة والتقييم، فاذا ربطنا ذلك بالثقة السياسية فان ذلك يرتبط بتقييم المواطن للحكومة و مؤسساتها وسياساتها عموما، يسمى هذا المستوى من الثقة بالمستوى الكلي MACROLEVEL OR ORGANIZATIONAL TRUST. ويرتبط عموما بالسياسات المتبناه أو المؤسسات الرسمية وطرق تفاعلها[5].أما إذا ارتبط التقييم بشاغلي المناصب أو قادة هذه المؤسسات نكون بصدد المستوى الجزئي أو الفردي.

5ـ قادة وشاغلي المناصب السياسية والقضائية والتشريعية العليا: يتلازم ذلك بتقييم وعودهم، وفعاليتهم ونزاهتهم وشرفهم .ويسمى بالمستوى الجزئي أو الفردي MICRO LEVEL OR INDIVIDUAL TRUST.

إذا فالثقة هي "حكم المواطنين على أن النظام وشاغلي المناصب السياسية مستجيبون، يفعلون ما هو صحيح حتى في غياب الرقابة الدائمة"[6].

يرى David Easton أنه "لا يتوافق الأعضاء مع الأهداف الأساسية القاعدية فقط لأنهم تعلموا ذلك من الغير ـ المظهر الحاسم للتنشئة ـ أن فعلوا ذلك، انتشار الدعم يظهر كظاهرة غير عقلانية تماما. بل على أسس التجارب الشخصية يمكن للأعضاء إقرار قيمة دعم هده الأهداف لمساعيهم الخاصة. هذا الارتباط قد يكون نتاجا لامتداد الآثار من تقييمات المخرجات والأداء خلال فترة طويلة من الزمن"

ربما يتوافق ما قاله David Easton جزئيا مع مصادر الشرعية التي أوضحها max weber إذ أن المصدر التقليدي للشرعية النابع من علاقات مجتمعية تقليدية يتوافق إلى حد بعيد مع الدعم والثقة المكتسبة وفق آليات التنشئة السياسية والاجتماعية. في حين تتوافق الشرعية النابعة من الإطار القانوني والعقلاني للسلطة مع الدعم والثقة المكتسبة وفق آليات التقييم. وتتوافق الشرعية النابعة من الشخصية الكاريزمية مع الثقة المتبوعة بالدعم التام. لكن السؤال المطروح : ماهي سبل التقييم التي يعتمدها الأعضاء (المواطنون) التي من خلالها يثقون و/أو يدعمون النظام أو يحجبون ذلك عنه؟؟؟

تتجه النظريات في الحديث عن محددات الثقة و/أو الدعم السياسي للأنظمة السياسية إلى مدخلين رئيسيين: مستوى الأداء الحكومي، الثقة في المؤسسات السياسية.

فيما يخص مستوى الأداء الحكومي، طرحت ثلاث خيارات لقياس الأداء الحكومي الاقتصادي:

1ـ استخدام مؤشرات الناتج الإجمالي المحلي

2ـ مجموع المؤشرات الاقتصادية، لكن هناك من اعتبر ذلك ازدهارا اقتصاديا أكثر من إشارتها إلى الأداء الحكومي في حد ذاته

3ـ خيار أخر مرتبط بدراسة تغيرات قصيرة المدى في التضخم، معدلات البطالة، يعكس دلك توجها نفسيا مرتبط بدراسة ما سيستفيد منه الفرد قريبا، أكثر من تركيزها على أهداف إستراتيجية[7].

في حين اقترح كل من Arthurmiller and Listhaug ربط العجز الحكومي بالناتج المحلي الإجمالي لقياس الأداء الحكومي، لأن ذلك حسبهم يتعلق بقدرة الحكومة على تسيير الميزانية، ولا يتعلق بتوقعات الأفراد، إضافة إلى أن العجز في الميزانية ينعكس على قدرتها التوزيعية للخدمات على الأقل على المستوى البعيد[8].

تعبر المؤشرات الاقتصادية عن مؤشرات كلية، في حين أن الثقة و/أو الدعم مرتبطة بالفرد أو المواطن، ما يعزز ذلك ما أوردته المسح العالمي للقيم world values survey أنه حتى في حالة ضبط الوضع الاقتصادي ففشل الأداء الحكومي سيساهم مباشرة في تراجع الدعم الجماهيري للمؤسسات الحكومية وكذا السياسيين. هذا يحملنا على طرح السؤال التالي : ما هي معايير تقييم الأداء الحكومي لدى المواطن؟

تمثل العدالة التوزيعية، أو توقعات الأفراد لنصيبهم من الناتج مقارنة بما يحصلون عليه ومقارنة بما يحصل عليه غيرهم من هذا الناتج أهم محددات التقييم، ينطبق ذلك على الإجراءات والقوانين، كما ينطبق على الأحكام الشخصية للأفراد. لكن ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كذلك أن الأداء الاقتصادي ومستواه لا يعني بالضرورة أداء سياسيا اجتماعيا جيدا فقد يختلفان، فبالرغم من أن الأداء الاقتصادي الجيد لبعض الحكومات إلا أن ذلك لم ينعكس مثلا في الثقة في القادة السياسيين، ولا في المؤسسات، كما انه لم ينعكس على مستويات الانخراط والمشاركة السياسية والإقبال الانتخابي لذلك طرح باحثون آخرون مدخلا آخر يتمثل في الثقة في المؤسسات السياسية.

يقدم مدخل الثقة في المؤسسات السياسية إطارا تفسيريا لتوجهات المواطنين في حدود السياق الدستوري، واستخدمت في ذلك الثقة في البرلمان، الخدمة المدنية، النظام القانوني، الشرطة، الجيش. أوضحت دراسة قامت بها Pippa Norris بتجميع مجموعة من الدراسات الميدانية تناولت دراسة متغيرات فوز أو فشل أطراف في الانتخابات، مستويات الحريات السياسية والمدنية، نمط السلطة التنفيذية، النظام الحزبي، شكل الدولة (الفدرالية أو الوحدة البسيطة)، النظام الانتخابي وفق الفرضيات التالية:

1- الفائزون في الانتخابات (بشكل متتابع) يظهرون أعلى مستويات من الثقة في المؤسسات مقارنة بالخاسرين فيها.

2- يتلازم التمتع الواسع النطاق بالحقوق السياسية والحريات المدنية بمستويات عليا من الثقة العامة في النظام

3- النظام البرلماني بما يتضمنه من آلية مشاركة كل الأحزاب في عمليات رسم السياسات لابد أن تشيع حالة الدعم للنظام ، مقارنة بالنظام الرئاسي أين يستأثر الحزب الفائز بكل الصلاحيات.

4- الدول التي تتبنى النظام الحزبي الثنائية الحزبية والتعددية الحزبية المعتدلة (اختلافات ايديولوجية طفيفة) تضمن مستويات عليا من دعم المؤسسات.

5- النظام الفدرالي (الدولة الفدرالية) تضمن مستويات عليا من دعم المؤسسات مقارنة بالدولة البسيطة[9].

توصلت الدراسة إلى أن المواطنين الدين عهدوا مستويات مرتفعة من الحريات السياسية والمدنية أظهروا ثقة في النظام السياسي، عكس المواطنين في الدول التي تعرف انتشارا للفساد الانتخابي، الترهيب، الرقابة والحظر على المنشورات. كما أن حالة التشاؤم من المؤسسات السياسية تكون في الدول التي تصنع خاسرين دائمين متكررين في الانتخابات المتتابعة مثل الحكومات التي تتشكل من حزب مسيطر، في حين أن نظام التعددية الحزبية المعتدلة تظهر مستويات عليا في الثقة في المؤسسات [10] .

ترتبط الشرعية إذا بالإضافة إلى المؤسسات إلى طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات وبين الحكام والمحكومين والسياسات المرتبطة بكل هذه الفواعل، فمن بين أهم الطرق لتعزيزها الحكم السياسي الرشيد المتضمن لآليات في جميع الميادين، وإجراءات تحكم التواصل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي؛ فاللامركزية

مثلا تسمح بالتسيير المحلي وإشراك الجميع في رسم السياسات وصنع القرارات تصل درجة الشراكة تقاسم السلطة أولا، المسؤولية ثانيا، والانجازات المختلفة أخيرا.

كما تمثل طبيعة العلاقة بين البرلمان والحكومات وطرق التشريع محددا آخر للثقة؛ فاذا كانت السلطة التنفيذية تلجأ في كل مرة للتشريع بمراسيم دون العودة إلى البرلمان فان ذلك يطرح إشكالية أهمية التمثيل في حد ذاته. يحدث ذلك كذلك في حالة رفض البرلمان لأي مقترح من السلطة التنفيذية لأن هذا يطرح إشكالية التناغم بين المؤسسات السياسية، ويؤثر ذلك على سير صياغة وتنفيذ السياسات [11].

استقلالية القضاء كحام للقوانين المتبناة، له دور أساسي لترسيخ وحماية المساواة في التعامل مع كل المواطنين؛ استقلالية القضاء بذلك حاجز مثالي للاستخدام الأمثل للسلطة "إن ظهور القضاة كهيئة أو كقطاع فاسد يجعل المواطنين يلجأون إلى العنف و/أو وسائل غير مشروعة لحل مشاكلهم مع بعضهم البعض و/او مع مؤسسات الحكم" [12]

مقاربة رأس المال الاجتماعي:

الفكرة المركزية في رأس المال الاجتماعي هي أن الشبكات الاجتماعية تمنح قاعدة منطقية للتماسك، لأنها تطرح إمكانية التعاون بين الأفراد من أجل مصالح مشتركة. مبدئيا وصف العلاقات الاجتماعية أنها رأسمال هي استعارة، وهذه الاستعارة تعني بأن هذه الروابط قد تكون مفيدة، كأي شكل من أشكال رأس المال يمكننا الاستثمار فيه. وبالتالي يمكن توقع عائد من هذا الاستثمار. إضافة إلى أن مصطلح رأس المال يفترض وجود تراكم، والتراكم في رأس المال الاجتماعي مرتبط بالدرجة الأولى بالعلاقات والقيم المشتركة؛ فمن غير الممكن أن يتكون رصيد مجتمعي من القيم والمعايير والأطر التفاعلية في فترات زمنية قصيرة وتزول كذلك في فترات زمنية قصيرة. أما عن العائد فيفترض أن رأس المال الاجتماعي جماعة تحاول أن تستغل ميزة الاجتماع لتحقيق آليات وطرق ومستويات أحسن في الحياة.

اختلف مضمون العائد لدى المفكرين لكن في كل الأحوال اجتمعوا على المساهمة الايجابية في التنمية، وهذا عكس نظريات التحديث التي ترى في العلاقات الاجتماعية عائقا للتنمية، كما لا تتفق ومنظري التبعية الذين يرون بان العلاقات الاجتماعية بين النخب السياسية والقطاع الخاص هي الآلية الأساسية للاستغلال الرأسمالي. لكن ذلك لا ينفي الطبيعة الاقتصادية له؛ إذ ورد في Encyclopedia of Race Ethnicity and Society بان الفرضية الأساسية لرأس المال الاجتماعي هي أن

العلاقات الاجتماعية ذات الطبيعة غير الاقتصادية يمكن أن تطور أو تستعمل للحصول على عوائد اقتصادية.

تشير الكثير من الكتابات إلى كل من Bourdieu ,Colman ,Putnam عند الحديث عن رأس المال الاجتماعي بالرغم من إسهامات Fukuyama ودراسات للبنك العالمي World BanK، وفيما يلي سنحاول إبراز أهم إسهامات بعض المفكرين فيما يخص رأس المال الاجتماعي.

يرى Pierre Bourdieu بان "رأس المال الاجتماعي هو مجموع الموارد الفعلية أو المفترضة، التي يجنيها فرد أو مجموعة بحكم امتلاك شبكة مستديمة من العلاقات المؤسسة بسيطة أو معقدة للتعارف والاعتراف المتبادل"[13] لكن من المهم ابراز ما يعتبره bourdieu أصل كل أنماط رأس المال وهو رأس المال الاقتصادي، لذلك يعتبره الكثير متأثرا بالفكر الماركسي؛ فهو يرى بان" رأس المال الاجتماعي هو واحد من العوامل المفتاحية في إعادة إنتاج العلاقات السلطوية في المجتمعات الحديثة" [14] .

يتشكل رأس المال الاجتماعي حسبه عن طريق إقامة نظام معرفي، ولكن هذا النظام المعرفي هو صنيع السلطة، وذلك عن طريق ما يسميه "العنف الرمزي" الذي ينتهج آليات غير ضارة جسديا، لكنه يسعى لتحقيق نفس الأهداف التي يسعى إليها القهر المادي. وأعطى أمثلة عن ذلك بالتلفزيون والمؤسسة التعليمية؛ إذ يتضمن التلفزيون برامج وفقرات تذاع تباعا، واعتبارها عنفا رمزيا ينطلق من الكم الهائل للثقافات التي يعرضها بخلفية تصدير المعلومات. أما المؤسسة التعليمية فإنها تعمل على ترسيخ هذه المكونات عن طريق شحن التلميذ بمجموع القيم المجتمعية المتوارثة في حد ذاتها. لكن حسب bourdieu فانه يظهر فيها التفاوتات الرمزية بحيث يعبر الأفراد ذوي رأس مال الاقتصادي الأعلى عن ذواتهم بنسق لغوي خاص بهم، إضافة إلى أن الأسرة تستخدم هذا الرأس مال الاقتصادي لتحوله إلى رأس مال ثقافي بارز في أبنائها "إن عدم تكافؤ الفرص هو قمع ذهني بتواطؤ من المجتمع"

يمكن فهم الأساس المنطقي الذي تستخدمه السلطة في بسط نفوذها من خلال العنف الرمزي الذي تمارسه من خلال آليات التنشئة الاجتماعية وأشكال التواصل والروابط الاجتماعية؛ إذ تتحول القيم المجتمعية المكرسة للهيمنة السلطوية إلى بديهيات يتلقاها الأفراد من خلال التنشئة في المدرسة أو من خلال التلفزيون. يختلف العنف الرمزي الذي تطرقت إليه الماركسية في انه يكون بموافقة الأفراد وبتواطؤ منهم

إذ أن عدم حياد المضامين التلقينية تجعل الأفراد يدمجون الأفكار ويعتبرونها بديهيات في الحياة اليومية.

المدرسة لا تخلو من انعكاس بيئتها، ومجموع الإختلالات التي يتضمنها المجتمع؛ فكل الصراعات القائمة بين القوى الاجتماعية بسبب مواقفها المتفاوتة في بنية الإنتاج المادي والثقافي للمجتمع تخترق المجال المدرسي وتؤثر في مضامين القرارات والمناهج وطرق التدريس؛ "فالفئات السائدة التي ترتكز سلطتها على رأس مالها الاقتصادي ترمي إلى فرض مشروعية سيادتها إما عن طريق إنتاجها الرمزي أو بفضل أولئك الدين يدافعون عن إيديولوجيا المحافظة "[15] .

فبورديو ينظر لرأس مال الاجتماعي بمنظور استراتيجي طبقي للقوة والهيمنة التي يتم استخدامها من قبل الجهات الفاعلة للحفاظ ولتعزيز مكانتهم وسلطتهم داخل المجتمع، وهو ما عبر عنه في كتابه "الرمز والسلطة" إذ يرى بان:

التناظر بين بنية مجال الإنتاج الإيديولوجي ومجال الصراع الطبقي يجعل الصراعات الدائرة من اجل احتكار المجال المستقل يتمخض عن أشكال مستترة مقلوبة من الصراعات الاقتصادية والسياسية بين الطبقات، هذا التوافق بين بنية وأخرى تحقق الوظيفة الإيديولوجية للخطاب السائد، ذلك الخطاب الذي يشكل واسطة تسعى لفرض النظام القائم على أنه نظام طبيعي، وذلك بالترسيخ المقنع لنظم التصنيف والبنيات الدهنية التي تلائم موضوعيا البنيات الاجتماعية [16]

الملاحظ عن الفكرة التي قدمها bourdieu عن رأس المال الاجتماعي هو اقتصارها على أساس رمزي تلقيني لا يفسر حركات التغيير، ويؤكد فقط على هيمنة طبقية تستخدم آليات ثقيلة في بناء العقل وتحديد أفق وأسس التفكير، دون الحديث عن النقد الذي يمكن أن يلقاه مضمون الخطاب السائد وما ينجر عن ذلك. وبالرغم من استخدامه لجملة"بتواطؤ من المجتمع" فان ذلك لا يفسر مستويات التفكير والتعبير عن الذات الذي بلغه أفراد الطبقات الكادحة مقارنة بأقرانهم من طبقات "راس المال الاقتصادي". إضافة إلى استحالة تقاسم رأس المال الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية، ما يسمح بوجود رؤوس أموال اجتماعية مرتبطة بطبقات المجتمع يؤدي هذا بدوره إلى ربط المفهوم بالفرد وليس بالمجتمع.

أما Colman فاستخدم مفهومه لرأس المال الاجتماعي من نظرية الخيار العقلاني الاقتصادية، ويرى بأنه موجود في العلاقات بين الأفراد وليس في الأفراد ذاتهم. لذا كانت دراساته مركزة على العلاقات الأسرية بعيدا عن المجتمع أو المستوى الوطني.

عرفه بأنه "مجموعة العناصر الموجودة في إطار هيكل، أو بناء اجتماعي محدد، وتشترك تلك العناصر في خاصتين هما:

1ـ تتواجد هذه العناصر داخل بناء اجتماعي يمتد من الأسرة إلى المؤسسات الحكومية ويشمل عددا كبيرا من الأبنية الاجتماعية الأخرى.

2ـ تساعد هذه العناصر الأفراد على القيام بمجموعة من الأنشطة المشتركة لتحقيق مجموعة من الاهداف. [17]

يظهر جليا البعد الغائي للمفهوم عند Colman؛ فالعلاقات بين البني الاجتماعية تبقى في الأخير وسيلة لتحقيق العائد الاقتصادي. لذلك فهو يزاوج بين الثقة التي تحكم طبيعة العلاقات بين البني والإنتاج، ما يعطي المفهوم بعدا وظيفيا بالدرجة الأولى. هذه المزاوجة تعني ضمنا بان رأس المال الاجتماعي يمثل قيمة إنتاجية من خلال البني الاجتماعية، وهذا ما يتوافق بالتطابق مع اعتباره ـرأس المال الاجتماعيـ علاقات اجتماعية تؤدي إلى عائد اقتصادي وذلك عن طريق:

1ـ العلاقات المتبادلة باعتبارها التزامات وتوقعات.

2ـ معايير وعقوبات فعالة.

3ـ علاقات سلطوية داخل المجموعات.

4ـ تنظيمات اجتماعية. [18] .

تسهل هذه الروابط، المعايير، البنى الوصول إلى المعلومات ضمن تعاملات تحكمها الثقة والتعامل بالمثل. ويبرز تأثيرها السياسي من خلال خلق روابط مغلقة داخل المجموعات، تحدد نمط السلوك والتفكير وحجم وطبيعة المطالب والأهداف، وكذا أسس التعامل مع المجموعات الأخرى، وهذا ما تطرق إليه PUTNAM بالتصريح.

أعاد PUTNAM تعريف رأس المال الاجتماعي باعتباره تعميما للقيم المدنية مبنية وفق انخراط في النشاطات المشتركة، فهو يرى أن رأس المال الاجتماعي هو "الخصائص التي تملكها التنظيمات الاجتماعية كالقيم والشبكات الاجتماعية والروابط التي تدفع الأفراد للعمل معا" [19] . وفرق بين راس مال اجتماعي خاص يتعلق بالعلاقات المتماسكة في الأسرة والمجتمع، التي تسمح بخلق قواعد ومعايير للتعامل، وتحول إلى بيئة مستقرة للتبادل وتطوير الموارد داخل المجموعة. تخلف هذه الوضعية نوع

من الانفصال بين هذه المجموعة والمجموعات الأخرى، ما يعني ضرورة وجود رابط سماه بوتنام برأس المال الاجتماعي الرابط.

في دراسة عن مستويات الانخراط المدني في أنحاء ايطاليا (شمالا و جنوبا)، استنتج أن مستويات تفعيل آليات المشاركة في اتخاذ القرارات والتقدم الاقتصادي يعتمدان على شبكة من الاتصالات تهيكلها شبكات اجتماعية،على أن تتجاوز هذه الشبكات العلاقات المرتبطة بالمجتمعات التقليدية مثل رابطة الدم أو العرق أو العلاقات جوار. يقاس ذلك بعدد التنظيمات الطوعية، حجم العضوية، المشاركة الانتخابية. إن التآكل الواسع والمستمر للمشاركة المدنية حسبه، مرتبطة بتآكل رأس المال الاجتماعي.

في نفس السياق اعتبر FUKUYAMA رأس المال الاجتماعي "مجموعة من القيم الأعراف والمبادئ غير الرسمية التي يتفق حولها، ويشترك فيها أعضاء الجماعة، وهي في حد ذاتها لا تمثل رأس المال الاجتماعي، وتساهم في تكوين الفضائل المدنية بين أعضاء الجماعة، ومجموعة من المبادئ المتعلقة بالعمل المشترك. تقتصر هذه المبادئ على هؤلاء الأفراد دون غيرهم" [20]

لم يختلف FUKUYAMA عن PUTNAM في محورية الثقة في رأس المال الاجتماعي، لذا قدم تعريفا أخر معتبرا بان: "رأس المال الاجتماعي هي القدرة التي تنشأ من الثقة في المجتمع أو أجزاء معينة منه، يمكن أن يتجسد في الجماعة الاجتماعية الصغيرة والأكثر قاعدية، الأسرة، وكذلك في الأكبر من كل المجموعات، الأمة، والمجموعات البينية الأخرى. يختلف رأس المال الاجتماعي عن باقي أشكال رأس المال البشري، بقدر ما هو عادة ما يبتكر و يحول عن طريق الآليات الثقافية كالدين، العادات والعرف التاريخي" ما يطرح مفهوم تراكم القيم.

إضافة إلى إسهامات من سبق ذكرهم، نذكر التعاريف التالية لرأس المال الاجتماعي:

HANIFAN : "الثروة الملموسة التي تعد عند المعظم في الحياة اليومية للافراد "النية الحسنة، الزمالة، التعاطف ،العلاقات الاجتماعية بين الافراد والعائلات الذين يشكلون الوحدة الاجتماعية".

RCHARED WOON: "وجه من أوجه الثقافة السياسية السائدة، حيث تمثل الروابط التي يكونها الأشخاص والشبكات التي تتضمنها هذه العلاقات، كما يشير إلى الرموز والقيم والافتراضات".

AUGOSTODE .FRANCO: "مجموعة من الموارد المتلازمة مع وجود شبكات للتواصل بين الإفراد والجماعات والتي ترقي الشراكة، مثل الاعتراف المتبادل، الثقة، المعاملة بالمثل، التضامن، التعاون والتمكين"

إن قياس رأس المال الاجتماعي واستخدامه كأداة تحليلية لقياس فعالية البرامج التنموية، متأثر بالسياق الذي يتم من خلاله دراسة العلاقات فيه:

1ـ وجود رأس المال الاجتماعي ذاته، وتجانسه.

2ـ فعالية رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأهداف ذات الطبيعة المختلفة.

3ـ السياق العام الذي يتكون فيه رأس المال الاجتماعي.

بالرغم من ذلك فانه يلاحظ وجود اتفاق بين الكتابات حول أهمية متغيرات وفواعل رأس المال الاجتماعي، فمن المعترف به انه لا يمكن عزل المفهوم عن سياقه، والقوة المحتملة له مرتبطة بحقيقة انه ينبع من أن له كذلك تأثير على سلوكيات الأفراد وأنشطتهم، فصور الهيكل الاجتماعي كالعلاقات، القيم، الثقة الاجتماعية يمكن أن تساعد على تعزيز التنسيق والتعاون، عن طريق توفر قدر كافي من المعلومات من خلال فضاءات الاتصال التي توفرها الشبكات.

إن التعريفات السابقة بما تقدمه من منظورات مختلفة لدراسة مستويات الرصيد الاجتماعي تتفق على الأثر الاقتصادي والسياسي للسلوك الاجتماعي، لا تختلف كذلك في محورية قيم المشاركة، الثقة والانخراط المكونة والمفعلة للمنظمات الطوعية التي تمثل الرابط بين الفرد والنظام. كذلك يرى الباحثون ضرورة التفريق بين رأس المال الاجتماعي بمضامينه المعرفية، ورأس المال الاجتماعي بمضامينه الشكلية. إذ تتضمن الأولى قيم والتوجهات، والثانية بالترتيبات القانونية والمؤسسية، ما يجعل الدراسات حول رأس المال الاجتماعي في العلوم السياسية ترتكز حول إعادة تقييم تحليلات الثقافة السياسية والترسيخ الديمقراطي، على اعتبار أن الترتيبات المؤسسية والدستورية غير مستقلة عن المعايير الثقافية المجتمعية.

تطرح الأطر المعرفية والبنيوية لرأس المال الاجتماعي إشكالية فيما يخص قياسه، فإذا طرح بوتنام مقاربة تتمثل في عدد التنظيمات، حجم العضوية، نسبة الإقبال

الانتخابي، فإن فوكوياما اقترح مزيجا لقياس القيم والهيكل من خلال قياس العضوية، محيط الثقة، والعوامل الخارجية، لذلك طرحت مقاربة المسوح الشاملة للقيم الاجتماعية كالثقة والتضامن، لكن تبقى هذه مواقف ومحددات نفسية يصعب تحديدها كميا.

مقاربة التنمية الانسانية

ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية أنه "يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية لتوسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي، وبعضها ثقافي، وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها" [21] .وأورد التقرير أن هذا التعريف ينطوي على الدلالات التالية:

1ـ تعزيز الخيارات الإنسانية من خلال إتاحة الفرص والتمكين.

2ـ اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق الأهداف وليس غاية في حد ذاته.

3ـ تفعيل مشاركة الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم.

تمثل نظرية التنمية الإنسانية الأساس الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للديمقراطية، وذلك عن طريق تفعيل المشاركة، المستند إلى تمكين المواطنين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم. من خلال بناء القدرات وتوسيع الخيارات، فبما أن الخيارات الإنسانية هي جوهر الديمقراطية ، فإن القيم المدنية المرتبطة ببناء القدرات، والتي تفعلها هي التي تؤكد على الخيارات. لذلك فـ "التحليل النهائي، التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول"التنمية من أجل الناس" أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول " التنمية من قبل الناس" يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم" [22]

يرتبط مفهوم التنمية الإنسانية بمفهوم التمكين الذي تبنته الأمم المتحدة في تقاريرها للتنمية البشرية، وذلك للمقارنة بين الجانب النظري والواقع الملموس للحقوق، من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات. وينقسم التمكين (منهجيا) إلى تمكين سياسي، اقتصادي واجتماعي.

يتضمن التمكين السياسي آليات المشاركة السياسية، والتي تشير آليات المشاركة السياسية والتي تشير إلى "مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات الصانعة للقرار. "فهي في المقام الأول إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض" [23] .تشمل هذه النشاطات التصويت، المشاركة في الحملات الانتخابية، الانضمام للعمل في الأحزاب...

تعتبر التنشئة السياسية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي. ولا يقتصر ذلك على مرحلة عمرية محددة أو مرحلة تعليمية معينة. تكون التنشئة السياسية من خلال وسائل وأساليب متنوعة، ومعظم المؤسسات كالأحزاب وجماعات الرفاق ومؤسسات التعليم ووسائل الاتصال هي في الواقع مجالات فعلية للمشاركة ، فكما التنشئة السياسية في مراحل من العمر(الطفولة ، الشباب ، الكهولة ،...)، فإن التنشئة الاجتماعية تساعد على تجميع قيم واتجاهات ومعارف تؤثر مستقبلا في الاستجابة لمختلف المواقف السياسية.

انطلاقا من بعض الدراسات التي تؤكد أن الأفراد ذوي التعليم والدخل والمكانة المهنية العالية في معظم البلدان، يميلون عادة إلى الانغماس في التنظيمات السياسية أكثر من أولئك الذين هم أقل تمتعا بهذه الميزات [24] ، يمكن القول أنه كلما انخفضت مداخيل ومستوى التعليم لدى الطبقات الدنيا في المجتمع فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى النفور من الحياة السياسية كرد كفعل على الأوضاع السائدة. كما أن التصور السوسيواقتصادي يشجع أبناء الطبقات والجماعات المختلفة على الانغماس في الحياة السياسية بشكل إيجابي، ويتأتى هذا كله من زيادة عدد منظمات المجتمع المدني، ويشعر بذلك أفراد الطبقات الدنيا بأن هناك فرصة لإصلاح وتحسين الأوضاع، ما يزيد عدد المنظمات وارتباط الأفراد بها.

إذا كانت الحرية من أبرز مؤشرات قياس التنمية، فإن ما يبرز لجم المشاركة السياسية وتجميدها وغياب الحكم الراشد هو نظام الحزب الواحد ونظام الحزب الطليعي؛حيث يصبح المواطن وتصبح المنظمات الجماهيرية مجرد أداة لخدمة النظام القائم "فالمواطن في هذه النظم وإن كان مرغما بالفعل على المشاركة النشطة، فإنه لا يسهم بحال في التأثير في عملية صنع القرار" [25]

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأسباب المؤثرة في إشراك المرأة في الحياة السياسية، حيث تؤدي إلى التقليل تدريجيا من الفجوة بين الرجال والنساء، كما تؤدي إلى تغيير الأدوار الجندرية من خلال عاملين أساسيين:

- إن التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى استعمال الآلات والتكنولوجيات المتطورة التي تعطى أهمية أكثر للمهارات الذهنية، وهو ما يخفف من الاعتماد على القدرات الجسدية.

- أما العامل الثاني فيتمثل في أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغير في بنية ووظائف مؤسسة العائلة، من خلال الجوانب الثقافية العامة كالقيم المرتبطة بالمساواة بين الرجل والمرأة.[26]

كما أن اتجاه الدولة من خلال مؤسساتها وسياساتها الحكومية المتعلقة بالفروقات السياسية بين الجنسين، قد تؤدي دورا إيجابيا أو سلبيا في توزيع الأدوار الجندرية؛ فإذا تكرست ركيزة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ثقافة أجهزة الدولة فأنها تستطيع الدفع بمؤسساتها نحو إفساح المجال لمشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة، حتى لو كان مستوى التنمية الاقتصادية بها غير مرتفع.

إن حركية الدولة والمجتمع المدني كفواعل وتطورهما المستمر، تدفعهما للاستجابة للحاجيات المستجدة وذلك بتعديل الحدود الفاصلة بينهما وإعادة تحديد علاقتهما، وهو ما أحدثه التغيير الحاصل في مفاهيم التنمية خلال العقود الأخيرة، والقائمة على الشراكة في تقديم العديد من الوظائف التقليدية للدولة. إضافة إلى أن غياب المجتمع المدني في ظروف معينة قد يؤدي بالانحراف بالتنظيمات غير الرسمية إلى مضامين قبلية وعشائرية، وبالتالي غياب قيم المواطنة المرتبطة بحقوق الانسان.

كما أن منطق حقوق الإنسان، يفرض وجود مجموعة حقوق وامتيازات يتوجب على الدولة أن تؤمنها وتصونها وترقيها ضد أي تجاوزات وفق مرجعية حكم القانون الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين. وتتجه التنمية الإنسانية بهذا المنطق إلى جعل العلاقة المترابطة بين الدولة والإنسان علاقة تفاعل إيجابي، تجعل من منطق الدولة ومنطق الإنسان منطقا تلازميا وليس إقصائيا، حيث يكون هدف المشاركة السياسية تحسين مستويات الأداء الحكومي وجعله يتماشى ومنطق الحاجات الإنسانية والحريات المتكاملة للإنسان، ويتحقق ذلك من خلال:

- وجود إطار قانوني ضامن للحقوق سواء قبل أو بعد الانتخابات.

- وجود تعددية على مستوى الرأي(صحافة، مجتمع مدني...).

- مبدأ العقلنة على مستوى الخيارات، تعكس وجود تعقيد مؤسساتي وتباين سلطوي.

- مبدأ مسؤولية من يحكم أمام المواطن.

إن دولة الحق والقانون ترتكز بالدرجة الأولى على معرفة المواطن لحقوقه وواجباته، التي تعتمد بدورها على منظومة فعالة للتنشئة السياسية مرتكزة على منظومة التعليم؛ فثقافة حقوق الإنسان تكرس الحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما يمكنهم من فرص متساوية للرقي الاجتماعي في إطار العدالة الاجتماعية التي تتضمن كذلك:

- نبذ كل أشكال التمييز والإقصاء والإلغاء واعتبارها من القضايا الرئيسية التي تهدد وحدة الوطن وأمنه.

- تكافؤ الفرص الوظيفية والإدارية والثقافية والسياسية.

- صيانة وضمان ترقية الحقوق الدينية والسياسية والثقافية.

- تطوير النظام السياسي، وإرساء دعائم ومتطلبات الديمقراطية فيه.[27]

فيما يخص التمكين الاقتصادي والاجتماعي، تشمل الحرية الاقتصادية وإصلاح الادارة الحكومية.

1- دور الحرية الاقتصادية في تفعيل القطاع الخاص: من بين الحريات التي أوردتها تقارير التنمية الإنسانية تحت مسمى التسهيلات الاقتصادية، الحرية الاقتصادية، والتي تعني في مجملها فتح المجال للقطاع الخاص. في إطار توسيع الخيارات الشعبية تؤكد مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي الشامل القائم على احترام حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية، إضافة إلى ضرورة إدارة حوارات وطنية موسعة حول خيارات وأوليات الإصلاح الاقتصادي.

يسمح الدور الجديد للقطاع الخاص بشراكات مع المؤسسات التعليمية الجامعية، ما يسمح بالمقابل بتغيير في توجهات الأفراد نحو دور الفواعل في رسم السياسات.

2- اصلاح الادارة الحكومية: تعتبر الإدارة الحكومية أهم العوامل التي تجعل الاستفادة من الموارد متساوي من ناحية العرض، وكذا إدارة مستدامة لها، بل أكثر من

ذلك هناك من يذهب "إلى اعتبار وجود ادارة عامة مستقرة هو أكثر أهمية للتنمية الاقتصادية من وجود برلمانات حرة أو إجراء انتخابات حرة" [28].

تؤدي طريقة تعامل الإدارة مع المواطنين إلى صورة نمطية للمواطنين عن مؤسسات الدولة عموما، لذا فان معرفة الأفراد لحقوقهم ومقارنتها بما هو مستفاد منه، يسمح بتفعيل آليات الشفافية والمحاسبة.

وبما أن التنمية الإنسانية قائمة على منهج حقوق الإنسان، فهي لا تتوقف في تنمية قدرات أصحاب الحقوق للمطالبة بها وممارستها، بل تتعداها لتنمية قدرات المكلفين بالواجبات لكي يوفوا بالتزاماتهم المرتبطة بحقوق الإنسان، ويؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على الإدارات الحكومية لوضع الفقراء والفئات المهشمة، في بؤرة اهتمام الاستراتيجيات الخاصة بالسياسة والتنمية.

يرى كل من WELZELوINGELHART أن التنمية بتجلياتها المختلفة تسمح بانتشار قيم الثقة المتبادلة، طاعة القواعد، النشاط في الجمعيات بما يعكس القيم المجتمعية ورأس المال الاجتماعي. لكن لا يعني بالضرورة إكتسابا للقيم التحررية، هذه القيم التحررية التي تعطي الأولوية لحرية الفرد على الخضوع للجماعة، الاختلاف البشري على التطابق الجماعي.

تتضمن قيم التعبير عن الذات البعد المادي للحريات السياسية، الأنشطة الاحتجاجية المدنية، التسامح اتجاه الآخر، التأكيد على الرضى على المستوى المعيشي، الثقة المتبادلة. لذلك فهي تتقاطع مع المقاربة المجتمعية في تركيزها على القيم المدنية.

الخاتمـــة

إن اعتبار السلوك الإنساني محكوم بقيم ومعايير مجتمعية، تنتقل عبر الأجيال من خلال التنشئة السياسية والاجتماعية وضغوط السياق المجتمعي، يخدم أكثر الاستقرار السياسي بدل التغيير، وهذا عكس ما قد نلاحظه من انحصار لطيف المشروعية والشرعية معا لكثير من المنتظمات السياسية، يتطور في بعض الأحيان إلى ثورات شعبية تطالب بإسقاط الأنظمة السياسية في اتجاه واضح نحو ما يعرف في الأدبيات السياسية بالعجز الديمقراطي. يطرح هذا الوضع التساؤل حول الدور الفعلي للتنشئة السياسية والاجتماعية في الحفاظ على استقرار الأنظمة وشرعيتها، ودور المحددات الأخرى في خدمة الاستقرار والحفاظ على الشرعية أو العكس. وما إذا كانت المشروعية محصورة فقط في الترتيبات الدستورية، أو المؤسسات، الحكومات، القادة ...

إذا اعتبرنا فشلا لقنوات التنشئة وبروز نوع من الاغتراب السياسي، فإن من الباحثين من يطرح دورا للشبكات، تخلق رأسمال اجتماعي ينعكس على الأنشطة الشعبية والجمعيات الطوعية، وفق عامل نفسي بالدرجة الأولى هو "الثقة". يستخدم في ذلك قنوات التنشئة السياسية نفسها، في انتقال من العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى العلاقة بين أفراد المجتمع ، بما يكرس تغييرا ينبع أولا وأخيرا من علاقات اجتماعية لها تجليات في رسم السياسات وصنع القرارات.

تبرز كل هذه المقاربات التحول في الفكر السياسي فيما يخص محورية ومكانة الفاعلين السياسيين بما يتوافق والتوجهات العالمية في مجال حقوق الإنسان والتنميط السياسي والاجتماعي؛ فمحورية الإنسان في كل المقاربات يخلق أولوية الفرد على الدولة، ما يعني أولوية الحق على القانون، مع الأخذ بعين الاعتبار فكرة التوافق العالمي في بناء منظومة الحقوق، ورسم السياسات المحققة لمستويات عالية من التمكين.

الهوامـــش :

1- David Easton, "An approach to the analysis of political systems". Maryland: world politics, vol 9, No3, Avril 1957, p 385. http://www.JSTOR.org./stable/2008920, (21-10-2010).

-2 David Easton, op.cit, p388.

3- امحند برقوق، "الشرعية السياسية من منظور علم السياسة المعاصر". في: أحمد كاتب وآخرون، الشرعية السياسية في الاسلام مصادرها وضوابطها. لندن: Redwoods books ، 1997، ص 88.

4- David Easton, op.cit, pp 391-392.

5- Peki K Blind, "Building Trust In The Twenty-first Century". Paper presented in: 7th global forum on reinnenting government, Vienna: 26.27 june 2007, p p 03-04.

6- Peki K Blind, op,cit, p 03.

7 - Ather Miller, Ola Listhaug, " political performance and institutional trust". In: Pippa Norris, editor, critical citizens. Oxford: oxford university press, 1999, p p 206-207.

8- Ather Miller, Ola Listhaug,op.cit, p 218.

9- Pippq Norris, "Institutional Explanations For Political support". In: pippa norris, editior, op.cit, pp 222-225.

10- ibid, pp 233-234

11- Peki K Blind, op.cit, p19.

12- Ibid, p19.

13- Jhon Field, Social Capital key Idea. London: outledge Taylor & Francis Group, 2003, p15.

14- Encyclopedia Of Social Problems. USA: Sage Publications, 2008, p861.

15- بيير بورديو، الرمز والسلطة. ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، ط3، المغرب: دار توبقال للنشر، 2007، ص.52

16 - المرجع نفسه ، ص.55

17 - انجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي. القاهرة: المركز المصري للحقوق

الاقتصادية والاجتماعية، د.ت.ط ، ص39.
18- Encyclopedia Of Social Problems. Op.cit. p861.
19 - انجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي. مرجع سبق ذكره، ص 43.
20 - المرجع نفسه، ص .41
21 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002. الأردن : إيقون للخدمات المطبعية، 2002،
ص13.
22 - المرجع نفسه ، ص.14
23 - إسماعيل علي سعد، عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة. ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2001، ص.273
24- عبد الحكيم الزيات، التنمية السياسية-دراسة في علم الاجتماع السياسي-. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص.95
25- المرجع نفسه، ص.99
26- موسى ستيوي، أمل ذا غستاني، 'المرأة الأردنية والمشاركة السياسية'.
, (12-05-2005). http://www.arabwomen connect.org./doc/JO_.ssc_Appolitics.doc
27 - محمد محفوظ، الإسلام ورهانات الديمقراطية. ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002، ص.151
28 - المرجع نفسه، ص07.